*(english version below)*

## مؤتمر حماية الفتيات : لشبونة 29 جوان 2022

## مداخلة فوزية شعبان جابر

### رئيسة جمعية " صون" لحماية الأطفال والمراهقين من العنف والاعتداءات الجنسية بتونس

**سؤال: تجرم اتفاقية لآنزاروت كل أنواع العنف والاعتداءات الجنسية علي الأطفال وتنادي بسن تشريعات وطنية لتمنع هذا العنف والاعتداءات وتونس هل البلد العربي الوحيد الذي صدق علي الاتفاقية في عام 2020 هل ممكن أن تحدثينا عن مدي تطبيق هذه الاتفاقية في تونس وهل صدر بعد تشريع وطني ليضمن نفاذها وأيضا أخبرينا عن التعاون والتنسيق مع بلاد أخري مثل أسبانيا وكندا في هذا المجال وهل نحن في حاجة الي معايير دولية جديدة أم نحن في حاجة الي اليات وطرق تنفيذ تضمن أخذ الحكومات بهذه المعايير وتطبقها وكيف يتم تعظيم التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي حتي نقضي علي العنف ضد النساء والفتيات والأطفال.**

شكرا سيدتي الرئيسة

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لكل من بادر وساهم في تنظيم هذه الندوة وخاصة للمكتب الإقليمي لمجلس أوروبا بتونس ومركز شمال جنوب اللذان أتاحا لي هذه الفرصة للمشاركة لأقدم تجربة بلدي تونس مع اتفاقية لانزاروتي. سأتطرق لهذه المسألة من منظورين مختلفين حسب الصفة التي حملتها خلال مسيرتي المهنية في مؤسسات الدولة أولا (الى حدود 2017) وبصفتي ناشطة بالمجتمع المدني لاحقا.

انضمت تونس الى اتفاقية لانزاروت أواخر 2019 وانطلق العمل بمقتضياتها سنة 2020 كما ذكرتم.

عن ملائمة التشريع الوطني مع مقتضيات الاتفاقية هذه لمحة سريعة عن الظروف التي حفت بالتعرف على وجود اتفاقية لانزاروت بالإدارة التي كنت أشرف على تسييرها.

انطلقت من التعاون الدولي حيث تم توجيه دعوة لنا عن طريق مكتب مجلس أوروبا لحضور أعمال لجنة لانزاروت سنة 2014 التي يتم فيها تقديم جرد حسب الموضوع لمدى تقدم كل بلد من بلدان المجلس في مجال حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية، وبعد حضور 3 أو 4 جلسات بدا لنا من خلال مناقشات أعمال اللجنة ما يمكن أن تتيحه بنود والتزامات هذه الاتفاقية من حماية للأطفال في تونس، بعدها انطلقنا بالتنسيق مع مكتب المجلس بتونس في تنظيم ورشات وندوات للتعريف بمحتوى هذه الاتفاقية لدى

مختلف الأطراف التونسية المتدخلة والفاعلة في حماية الأطفال ودراسة الملاءمة القانونية بين مقتضياتها والتشريعات التونسية، كما بادرنا بالحصول على عدم اعتراض سياسي من رئاسة الحكومة وتقني من كافة المتدخلين في مسالة حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداءات الجنسية للمضي قدما نحو التوقيع على اتفاقية لانزاروت والعمل على رفع العوائق التي يمكن أن تحول دونه.

و وفي خضم هذه الأعمال التحضيرية كان هنالك قانونان أساسيان يتم الخوض فيهما وهما قانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته (2016) والقانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (2017) الذي تم ادراج وتخصيص احكام كثيرة منه تتعلق بحماية الأطفال من العنف (ذكرا وأنثى) بما فيها العنف الجنسي وقد تم ادراج فصول قانونية تتماشى مع مقتضيات اتفاقية لانزاروت مما ولد مناخا مساهما وميسرا لانضمام تونس الذي قوبل بالترحيب من الجميع سواء برلمانيين أو مؤسسات دولة أو مجتمع مدني والمواطنين ككل.

وحقيقة المرحلة الأصعب هي مرحلة تفعيل بنود هذه الاتفاقية التي تتطلب تنسيقا متواصلا وانخراطا كاملا لكل الأطراف مؤسسات دولة ومجتمع مدني لحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية.

أما بخصوص الإجراءات التي انطلقت بها تونس لتفعيل الاتفاقية فلم يصدر تشريع وطني بعد بما أن هنالك أحكام كثيرة تم ادراجها مسبقا كما ذكرت . وقد تم احداث:

- لجنة وطنية بوزارة العدل لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية
- وحدة في الطب الشرعي بمستشفى حكومي وبدعم من المجتمع المدني للتعهد الطبي والنفسي بالأطفال ضحايا العنف الجنسي .
- وحدة مختصة بكل إقليم أمني (سواء شرطة أو حرس وطني) للتعهد الأمني بالنساء والأطفال ضحايا العنف حسب إجراءات ومعايير محددة في هذا الشأن.
- هنا سأتحدث عن دور جمعية صون في تفعيل مقتضيات الاتفاقية التي ينص فصلها الأول- المطة الأولى - أن الطرف ملزم بالوقاية ومقاومة الاستغلال والاعتداءات الجنسية على الأطفال- الشيء الذي يتماشى مع هدف الجمعية هو المساهمة في وقاية وحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية. أبرمنا اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن سنة 2020 ، بدون تمويل، تقوم بمقتضاها الجمعية بحملات وانشطة توعوية بالمؤسسات الراجعة للنظر للوزارة لفائدة الأطفال والأولياء حول مخاطر الاعتداءت الجنسية وكيف يمكن أن يساهم كل منهما في الوقاية وكذلك تكوين المهنيين العاملين مع الأطفال في الكشف المبكر عن احتمال تعرض طفل

لاعتداء جنسي. وتمول الجمعية أغلب أنشطتها بتمويلات تحصل عليها من مؤسسات القطاع الخاص الوطني.

أما بخصوص التعاون الدولي في هذا الغرض تعتمد الجمعية في أنشطتها على الأدوات التي تم تطويرها ومشاركتها في اطار لجنة لانزاروت وغيرها مثل المركز الكندي لحماية الأطفال وخاصة في مجال وقاية الأطفال من الابتزاز الجنسي على الانترنات ولتأثيث بعض الأنشطة مع الأولياء حيث يمدنا المركز دوريا بكل الأدوات التي يطورها ويضعها على ذمة المتدخلين الكنديين .

حاليا تقوم الجمعية بتنفيذ مشروع في مجال الطفولة المبكرة لأطفال بين 4 و7 سنوات لتربيتهم على قواعد متعددة للوقاية من الاعتداءات الجنسية بالشراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة في اطار اتفاقية الشراكة المذكورة (التي تشرف على المؤسسات التي ترعى الأطفال في هذه السن وكذلك تطوير البرامج البيداغوجية لهذه الفئة العمرية) وبتمويل من القنصلية العامة لموناكو بتونس لملاءمة أدوات طورها مجلس أوروبا مع الاعتماد على دليل ديداكتيكي منشور وصادر عن فيدرالية "جمعيات الوقاية من سوء معاملة الأطفال بأسبانيا " FAPMI Espirales.es » الذي مدنا بنسخة منه مكتب مجلس أوروبا بتونس.

كل هذا ما هو الا قطرة من العمل الذي يتعين القيام به لتفعيل تنفيذ بنود اتفاقية لانزاروت ولكن الأنهار تتكون من القطرات المجمعة وان شاء الله تكوّن كل القطرات نهرا من الإجراءات لحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية بتونس.

في مجال اللأطفال، أعتقد أن المعايير موجودة والبعض منها غير مفعلة بعد، رغم مرور سنوات عديدة على وضعها بل الحاجة الملحة هي في التركيز على آليات وطرق التنفيذ لدفع الحكومات الى تفعيل اعتماد المعايير وهذا حسب رأيي يمكن أن يتحقق بمزيد التواصل والتنسيق بين الدول في كل المستويات وخاصة في مستوى المجتمع المدني وبضغوطات من المجتمع المدني والحقوقيين وذلك في مختلف الميادين كالصحة والتربية والحماية وتبادل التجارب واعتماد احسنها وتكييفها حسب البلدان والفئات المنتفعة وهنا مع الانترنيت وجائحة كوفيد رغم كل مساوئها مكنت الكثير من الجمعيات الصغيرة الى النفاذ وتبادل التجارب عبر التطبيقات والمنصات المتعددة لكل راغب في تحسين الوضع.

ويبقى القضاء على العنف ضد النساء والأطفال والفئات الهشة والمهمشة حلم يراودنا ودافعا سنظل نطمح لتحقيقه ويحفزنا للمواصلة ومن **التوصيات** التي يمكن ادراجها هو استهداف الأطفال في السن المبكرة ببرامج التربية على قواعد الحماية واحترام الآخر ونبذ العنف بكل أشكاله من خلال تنقية البرامج التربوية من مكونات التفرقة بين الجنسين والقضاء على كل ما هو اعلاء شأن المذكر على المؤنث.

مع الشكر على حسن الاستماع.

## Statement by Fawzia Shaaban Jaber

*(Translated from Arabic – original language of the address - to English by the NSC Secretariat)*

## President of the "Sawn" association for the protection of children and adolescents against violence and sexual assault in Tunisia

Question: The Lanzarote Convention criminalizes all kinds of violence and sexual abuse against children and calls for the enactment of national legislation to prevent such violence and abuse. Tunisia is the only Arab country to have ratified the convention in 2020. Can you tell us more about the extent to which this convention is implemented in Tunisia and the extent to which national legislation is enacted to ensure its application? Also tell us about the cooperation and coordination with other countries like Spain and Canada in this area. Do we need new international standards, or do we need new mechanisms and methods of implementation to ensure that governments adopt and implement these standards? How can international and regional coordination and cooperation be maximized to eliminate violence against women, girls and children?

Thank you, Dr Khafagy,

I would like, first of all, to express my thanks to all those who initiated and contributed to the organization of this conference, in particular to the regional office of the Council of Europe in Tunisia and to the North-South Centre, who gave me the opportunity to share and present the experience of my country, Tunisia, with the Lanzarote Convention. I will approach this question from two different angles, depending on the position I held during my career: first in state institutions (until 2017) and second as a civil society activist.

Tunisia joined the Lanzarote agreement at the end of 2019 and its requirements were launched in 2020, as you mentioned. On the compatibility of national legislation with the requirements of this Convention, I give you a quick overview of the circumstances which led to the recognition of the existence of the Lanzarote Convention in the administration that I supervised.

It started with international cooperation, when we were invited by the Council of Europe office to attend the work of the Lanzarote Committee in 2014, in which an inventory is presented by theme of the progress of each of the countries of the Advisory on the protection of children against sexual abuse. After having attended 3 or 4 sessions, it seemed to us that through the discussions of the work of the Committee, the protection of children in Tunisia could be ensured by the terms and obligations of this agreement. In cooperation with the Council's office in Tunis, we organized workshops and seminars to present the content of this agreement to the various Tunisian actors involved that are active in child protection, and we studied the legal adequacy between its requirements and Tunisian legislation. We had the initiative to obtain a political and technical opinion of non-objection from the Presidency of the Government and from all those involved in the issue of the protection of children against

exploitation and sexual abuse to move towards the signing of the Lanzarote Convention and remove the obstacles that could prevent it.

In the midst of this preparatory work, there were two fundamental laws that were under discussion, namely the law to prevent and combat human trafficking (2016) and the fundamental law on the elimination of violence against women (2017)., many of whose provisions have been included and resources allocated relating to the protection of children (male and female) against violence. This includes sexual violence, and legal chapters have been included in accordance with the requirements of the Lanzarote Convention, which contributed to Tunisia's accession, which was welcomed by all, be it parliamentarians, state institutions, civil society and citizens as a whole.

The most difficult stage is the stage of activating the provisions of this agreement, which requires continuous coordination and the full involvement of all parties, state institutions and civil society to protect children against sexual abuse. Regarding the procedures that Tunisia has taken to activate the agreement, no national legislation has yet been enacted, as many provisions have been included before, as I mentioned. The following was set up:

- A national committee at the Ministry of Justice to monitor the implementation of the provisions of the agreement
- A legal medicine unit in a government hospital, with the support of civil society, to provide medical and psychological care for child victims of sexual violence.
- A specialized unit in each security region (whether police or national guard) to undertake security engagement with women and children’s victims of violence, according to specific procedures and standards in this area.

Here I will talk about the role of the Sawn Association in activating the provisions of the Convention, the first chapter of which states that the party is obliged to prevent and combat sexual exploitation and abuse of children. This objective is consistent with the objective of the association to contribute to the prevention and protection of children against sexual abuse. We have concluded a partnership and cooperation agreement with the Ministry of Family, Women, Children and the Elderly in 2020, without funding, through which the association will carry out campaigns and awareness-raising activities in the institutions under the consideration of the Ministry. These campaigns are for the benefit of children and parents concerning the dangers of sexual assault and how each of them can contribute to prevention., The association also conducts training of professionals working with children in the early detection of the possibility that a child is the victim of sexual abuse. The association finances most of its activities with funds obtained from national private sector institutions.

As for international cooperation for this purpose, the association relies in its activities on the tools that have been developed and shared within the framework of the Lanzarote Committee and others, such as the Canadian Center for Child Protection, particularly in the field of preventing children from sexual blackmail on the Internet and to furnish certain activities with parents, where the center periodically provides us with all the tools it develops and makes them available to Canadian stakeholders.

Currently, the association is setting up a project in the field of early childhood for children between 4 and 7 years old in order to make them aware of the different rules for the prevention of sexual assault in partnership with the Ministry of the Family, Women and Childhood within the framework of the said partnership agreement (which oversees the institutions welcoming children of this age as well as the development of educational programs).with funding from the Consulate General of Monaco in Tunisia the association adapts the tools developed by the Council of Europe with the support of a didactic guide edited and delivered by the Federation of Associations for the Prevention of Child Abuse in Spain "FAPMI" Espirales.es, a copy of which we owe to the Office of the Council of Europe in Tunisia.

All this is just a drop of the work that needs to be done to activate the implementation of the provisions of the Lanzarote Convention, but the rivers are made up of collected drops and, God willing, all the drops will be a river measures to protect children from sexual abuse in Tunisia.

In the field of childhood, I believe that standards exist and that some of them are not yet operational, despite the passage of many years since their establishment. It is rather urgent to focus on the mechanisms and methods of implementation to push governments to activate the adoption of standards, and this, in my opinion, can be achieved with more communication and coordination between countries. At all levels, in particular at the level of civil society, and under pressure from civil society and jurists, in various fields such as health, education, protection, exchanging experiences, adopting the best ones and adapting them by country and beneficiary group improves the situation.

The elimination of violence against women, children and vulnerable and marginalized groups remains a dream and a motive that we will continue to aspire to achieve, and we are motivated to pursue it. One of the recommendations that can be included is to target children at an early age in education programs on the rules of protection and respect for others and the rejection of violence in all its forms. Children can be targeted by y adjusting education programs, education of the components of gender discrimination and the elimination of anything that amounts to raising the status of the male to the detriment of the female.